



الميزانية الاقتصادية الاستشرافية لسنة 2011

فهرس

- 2 -ص
- 1- المحيط الدولي** - 7 -
- 1.1- النمو الاقتصادي العالمي حسب المناطق الاقتصادية الكبرى - 8 -
- 2.1- تطور أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية. - 11 -
- 3.1- تأثير المحيط الدولي على الاقتصاد الوطني..... - 11 -
- 2- النمو الاقتصادي الوطني خلال سنة 2010** - 11 -
- 1-2- الأنشطة غير الفلاحية - 13 -
- 2-2- القطاع الأولي - 16 -
- 3-2- تطور مكونات الناتج الداخلي الإجمالي - 17 -
- 3- الآفاق الاقتصادية الوطنية خلال سنة 2011** - 19 -
- 1-3- الفرضيات المعتمدة في التوقعات - 19 -
- 2-3- النمو الاقتصادي خلال سنة 2011..... - 20 -
- 3-3- مكونات الناتج الداخلي الإجمالي - 26 -
- 4-3- الدخل الوطني وحساب الادخار-الاستثمار - 28 -
- الملحقات** - 31 -

ملخص

قامت المندوبية السامية للتخطيط، بإعداد الميزانية الاقتصادية الاستشرافية لسنة 2011 التي تقدم مراجعة لتوقعات نمو الاقتصاد الوطني لسنة 2010 وكذا الآفاق الاقتصادية للسنة المقبلة.

وتأخذ هذه الميزانية الاقتصادية بعين الاعتبار مجاميع الحسابات الوطنية لسنة 2009 ونتائج البحوث الفصلية وأشغال تتبع وتحليل الظرفية الاقتصادية التي أنجزتها المندوبية السامية للتخطيط خلال الفصل الأول من سنة 2010. وقد أدرجت، هذه الميزانية، تأثير تطور الاقتصاد العالمي، خاصة اقتصاديات منطقة اليورو، على النشاط الاقتصادي الوطني خلال 2010 و2011.

وترتكز التوقعات الاقتصادية لسنة 2011 على مجموعة من الفرضيات، منها توقع 70 مليون قنطار كمتوسط إنتاج الحبوب خلال الموسم الفلاحي 2011/2010 ومواصلة نفس السياسة المالية العمومية خلال سنة 2011، وخاصة ما يتعلق بنفقات الاستثمار ونفقات التسيير ودعم أسعار الاستهلاك.

المحيط الدولي

يتضح من خلال التوقعات الاقتصادية الصادرة عن المنظمات الدولية في ربيع سنة 2010، أن الاقتصاد العالمي قد دخل في مرحلة جديدة من النمو، نتيجة ضبط شروط الاقتراض وعودة تدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة نحو أسواق الدول الصاعدة والنامية.

وسيصل نمو الاقتصاد العالمي إلى حوالي 4,3% سنة 2010 و2011 عوض تراجع ب 0,6% سنة 2009، مما سيعطي للتجارة الدولية دينامية جديدة، حيث سيسجل حجمها نموا

ب 7% سنة 2010 و 6,1% سنة 2011 عوض انخفاض ب 11% سنة 2009. وسيعرف الطلب العالمي الموجه نحو المغرب، المقدر حسب التوزيع الجغرافي للمبادلات الخارجية، ارتفاعا ب 6,2% سنة 2010 و 5,8% سنة 2011 عوض تراجع حاد ب 10% سنة 2009.

ومن جهته، سيصل متوسط سعر النفط الخام إلى 80 دولارا للبرميل سنة 2010 و 83 دولارا سنة 2011. كما ستعرف أسعار المواد الأولية غير الطاقية ارتفاعا ب 13,9% سنة 2010 قبل أن تستقر خلال سنة 2011. وستخفض قيمة اليورو مقابل الدولار لتنتقل من 1,37 سنة 2009 إلى 1,28 سنة 2010 و 2011، نتيجة الصعوبات المالية التي تعرفها عدة دول في منطقة اليورو.

وإجمالا، سيؤدي انتعاش الاقتصاد العالمي إلى ارتفاع طفيف في التضخم، حيث سترتفع الأسعار عند الاستهلاك في الدول المتقدمة بحوالي 1,5% كمتوسط سنوي خلال الفترة 2010-2011 عوض شبه استقرار في حوالي 0,1% سنة 2009. إلا أن هذه الأسعار ستعرف زيادة ب 6,2% سنة 2010 و 4,2% سنة 2011 في الدول الصاعدة والنامية.

← تطور الاقتصاد الوطني

1- النمو الاقتصادي خلال سنة 2010

من المنتظر أن يعرف الاقتصاد الوطني، خلال سنة 2010، انتعاشا للأنشطة غير الفلاحية نتيجة مواصلة الطلب الداخلي لديناميته وتحسن الأنشطة الموجهة نحو التصدير. ورغم ذلك، ستعرف وتيرة النمو الاقتصادي في سنة 2010، تراجعا طفيفا، حيث ستصل إلى حوالي 4% عوض 4,9% سنة 2009 و 5,6% سنة 2008. ويعزى هذا التباطؤ إلى انخفاض القيمة المضافة للقطاع الأولي ب 7,5% مقارنة مع سنة 2009 التي سجلت نموا ملحوظا ب 29%.

وسيتأثر القطاع الفلاحي، الذي سجل خلال السنة الماضية موسما جيدا، بالظروف المناخية غير الملائمة وبالفيضانات التي قلصت إنتاج بعض الزراعات. وقد بلغ إنتاج الحبوب خلال الموسم الفلاحي 2010/2009 حوالي 80 مليون قنطار، أي بانخفاض 20% بالمقارنة مع سنة 2009. ومع ذلك، ستمكن النتائج الإيجابية لأنشطة تربية الماشية والصيد البحري خلال سنة 2010، ولو جزئيا، من تخفيف حدة تراجع إنتاج الحبوب وزراعة الخضروات.

وبخصوص الأنشطة غير الفلاحية، فإنها ستسجل نموا ب 5,9% سنة 2010 عوض 1,3% سنة 2009، نتيجة انتعاش أنشطة القطاع الثانوي (المعادن والصناعات التحويلية والبناء والأشغال العمومية) ب 5,6% بعد تراجع حاد ب 4,7% خلال سنة 2009. ومن جهتها، ستعزز أنشطة القطاع الثالثي (بما فيها صافي الضرائب على المنتجات)، نتائجها الإيجابية، حيث سترتفع بوتيرة 6% عوض 4% سنة 2009.

وعلى مستوى مكونات الناتج الداخلي الإجمالي، سيواصل الطلب الداخلي، خلال سنة 2010، دعمه للنمو الاقتصادي ولو بمستوى أقل نسبيا مقارنة مع السنة الماضية، حيث ستبلغ مساهمته في النمو 5,3% نقط عوض 6,8% نقط سنة 2009. ويرجع ذلك، أساسا، إلى ارتفاع حجم التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت ب 8,7% وإلى زيادة الاستهلاك النهائي الوطني بمعدل 5,2%. وبالنسبة للمساهمة السالبة لصافي الصادرات من الواردات، فإنها ستتحسن لتنتقل من -2,9 نقطة سنة 2008 إلى -1,9 نقطة سنة 2009 ثم إلى -1,4 نقطة سنة 2010.

وفيما يتعلق بتمويل الاقتصاد، سيعرف الادخار الوطني خلال سنة 2010 تحسنا طفيفا، نتيجة الارتفاع المتوقع لصافي المداخيل الواردة من باقي العالم، حيث سيصل معدل الادخار إلى 31,5% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 31% سنة 2009. غير أن هذا المستوى من الادخار يبقى غير كاف لتغطية إجمالي الاستثمار، الذي سيمثل 37,1% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 36% سنة 2009.

وهكذا، سترتفع الحاجيات التمويلية للاقتصاد الوطني، بحيث سيسجل رصيد حساب الادخار-الاستثمار عجزا بحوالي 5,6% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2010 عوض 5% سنة 2009، وبذلك سيتفاقم عجز المالية الخارجية.

2- آفاق الاقتصاد الوطني خلال سنة 2011

سيستفيد الاقتصاد الوطني خلال سنة 2011 من تحسن الطلب العالمي الموجه نحو المغرب ومن استمرار حيوية الطلب الداخلي الذي سيتعزز بالسياسة المالية للدولة وباستراتيجيات التنمية القطاعية.

وفي هذا السياق، سيعرف الاقتصاد الوطني نموا ب 4,3%، نتيجة ارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي ب 5,4%، حيث سيعرف القطاع الثانوي نموا ب 5,7% والقطاع الثالثي ب 5,3%. أما القطاع الأولي، فستعرف قيمته المضافة انخفاضا طفيفا بحوالي 2,7%، وذلك اعتمادا على سيناريو متوسط لإنتاج الحبوب في حدود 70 مليون قنطار خلال الموسم الفلاحي 2011/2010، عوض 80 مليون قنطار المسجلة خلال 2010/2009.

وعلى مستوى استعمالات الناتج الداخلي الإجمالي، سيواصل كل من الاستهلاك الوطني النهائي والتكوين الإجمالي لرأس المال الثابت مناهما التصاعدي، لترتفع وتيرة نموها على التوالي ب 7,5% و 11,5% سنة 2011. وبهذا سيعزز الطلب الداخلي مساهمته في النمو الاقتصادي ليصل إلى 5,7 نقطة.

وبخصوص المبادلات الخارجية، ستعرف الصادرات من السلع والخدمات ارتفاعا ب 6,6%. غير أن التأثير المضاعف لدينامية الطلب على السوق الداخلي سيفرز ارتفاعا قويا للواردات بحوالي 10,7%. وبالتالي، سيتفاقم العجز في التمويل ليصل إلى 14,7% من الناتج المحلي الإجمالي عوض 13,4% سنة 2010 و 11,9% سنة 2009. كما

ستستقر المساهمة السالبة لصافي المبادلات الخارجية في النمو الاقتصادي في نفس المستوى المسجل خلال سنة 2010 أي 1,4- نقطة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن دينامية الطلب الداخلي سوف لن تؤثر على الأسعار الداخلية، نتيجة السياسة المالية التي تدعم أسعار الاستهلاك والسياسة النقدية التي تستهدف توفير السيولة اللازمة للمتعاملين الاقتصاديين. وبالتالي، يتوقع أن يبقى مؤشر الأسعار العام، الذي يعبر عنه بالسعر الضمني للنتاج الداخلي الإجمالي، في حدود 2% خلال سنتي 2010 و2011.

وعلى مستوى تمويل الاقتصاد، ورغم تحسن صافي المداخل الواردة من باقي العالم، الذي سينتقل من 6,7% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2010 إلى 7,6% سنة 2011، سيعرف معدل الادخار الوطني ارتفاعا طفيفا ليصل إلى 31,7% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2011.

غير أن هذا المستوى من الادخار سيبقى غير كاف لتغطية حجم الاستثمار المتوقع والذي سيصل معدله إلى 38% من الناتج الداخلي الإجمالي وبالتالي، سيفرز حساب الادخار- الاستثمار عجزا يناهز 6,3% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2011. ونتيجة لذلك، ستزداد الحاجيات إلى تمويل الاقتصاد الوطني التي بدأت تتسع منذ بضعة سنين.

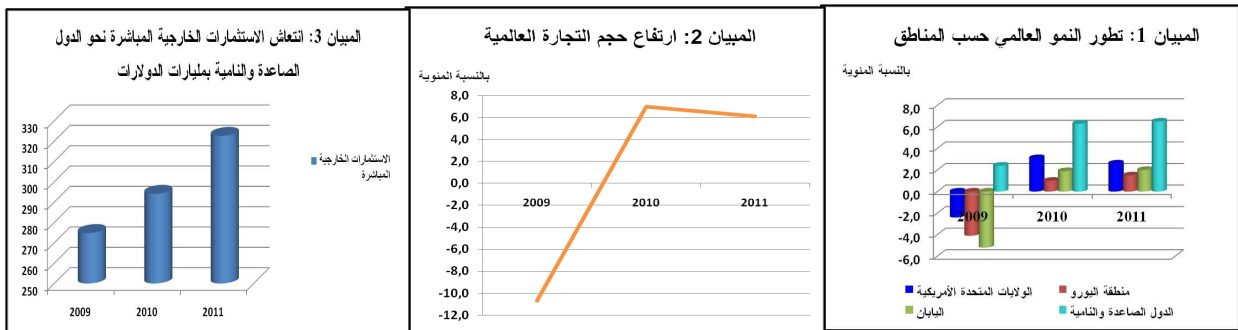
وختاما، تجدر الإشارة إلى أن المندوبية السامية للتخطيط ستقوم، ككل سنة، بمراجعة هذه الآفاق الاقتصادية عند إعداد الميزانية الاقتصادية التوقعية التي ستصدر خلال شهر يناير 2011. و تعتمد هذه الأخيرة على المستجدات التي ستعرفها الظرفية الاقتصادية الوطنية و العالمية و تأثير تدابير و مقتضيات قانون المالية 2011 على النمو والتوازنات الماكرواقتصادية.

1- المحيط الدولي

يتضح من خلال التوقعات الاقتصادية الجديدة الصادرة عن المنظمات الدولية أن الاقتصاد العالمي قد دخل تدريجيا في مرحلة جديدة من النمو¹، وذلك رغم الصعوبات المالية التي تعرفها بعض دول منطقة اليورو. وقد مكنت السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الدول خلال فترة الركود، خاصة السياسة المالية التوسعية والسياسة النقدية المرنة، من دعم النمو الاقتصادي، عبر الطلب العمومي وتنشيط الأسواق المالية. وستمكن هذه السياسات من الانتقال نحو اقتصاد يرتكز على آليات السوق ويعتمد على الطلب الخاص.

واتخذ النمو الاقتصادي العالمي منحا تصاعديا، مدعما بوتيرة ارتفاع تدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة نحو الدول الصاعدة والنامية وبضبط شروط الاقتراض وانتعاش التجارة العالمية. وفي هذا السياق، سيصل معدل نمو الاقتصاد العالمي إلى 4,2% سنة 2010 و4,3% سنة 2011.

وتختلف وتيرة الانتعاش في النمو من منطقة اقتصادية إلى أخرى، حيث سيعرف نمو اقتصاديات الولايات المتحدة الأمريكية والدول الصاعدة والنامية انتعاشا قويا، ليصل إلى 3,1% و6,3% على التوالي سنة 2010. في حين ستعرف اقتصاديات منطقة اليورو واليابان وتيرة نمو متواضعة في حدود 1% و1,9% على التوالي، نتيجة تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية على محركات نمو هذه الاقتصاديات. وتبين المبيانات أسفله انتعاش النمو الاقتصادي والتجارة العالمية والاستثمارات الخارجية المباشرة.



المصدر: صندوق النقد الدولي، الآفاق الاقتصادية العالمية لشهر أبريل 2010

¹ حسب الآفاق الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية واللجنة الأوروبية الصادرة خلال ربيع 2010

1.1- النمو الاقتصادي العالمي حسب المناطق الاقتصادية الكبرى

ستكون وتيرة النمو الاقتصادي مختلفة من منطقة اقتصادية إلى أخرى، وذلك نتيجة تباين تأثيرات السياسات العمومية المتبعة من طرف الدول المتقدمة لمواجهة الأزمة الاقتصادية، حسب المناطق الكبرى، حيث تمكن البعض من هذه المناطق من تجاوز آثار الأزمة، كالولايات المتحدة الأمريكية واقتصاديات الدول الصاعدة، في حين لم تتمكن اقتصاديات منطقة اليورو من استعادة ديناميتها الاقتصادية.

← الولايات المتحدة الأمريكية

سيعرف الاقتصاد الأمريكي، خلال سنتي 2010 و2011، نموا ب 3,1% و 2,6% على التوالي، نتيجة التأثيرات المباشرة لمخططات الإقلاع على أنشطة الأسواق المالية واستهلاك الأسر والاستثمار. وسيؤدي التحسن المتوقع لشروط الاقتراض لصالح الأسر والمقاولات الصغرى والمتوسطة، إلى ارتفاع الطلب الداخلي، الشيء الذي سيعزز مساهمته في النمو الاقتصادي بحوالي 3 نقط سنة 2010 و 2,4 نقط سنة 2011.

وبخصوص الطلب الخارجي، الذي يعبر عنه بالمبادلات التجارية، ستعرف الصادرات ارتفاعا بحوالي 11% سنة 2010، قبل أن تسجل تباطؤا طفيفا خلال سنة 2011. وبالتالي، سيفرز صافي الطلب الخارجي مساهمة إيجابية طفيفة في النمو بحوالي 0,1 نقطة، مصحوبا بتخفيف للعجز الجاري لميزان الأداءات، الذي سينتقل من 5,3% من الناتج الداخلي الإجمالي في المتوسط خلال الفترة 2006-2008 إلى 3,7% سنني 2010 و2011.

لكن بالرغم من آفاقه الاقتصادية المشجعة، من المتوقع أن يواجه الاقتصاد الأمريكي عدة قيود ستقلص من وتيرة نموه. ويتعلق الأمر من جهة بالارتفاع القوي لعجز الميزانية الذي سيصل إلى حوالي 10% من الناتج الداخلي الإجمالي سنني 2010 و2011 عوض عجز ب 2,4% كمتوسط سنوي خلال الفترة 1992-2007، ومن جهة أخرى بصعوبة تقليص

معدل البطالة، الذي سيصل إلى 9,7% سنتي 2010 و2011 عوض حوالي 5% كمتوسط سنوي خلال الفترة 1992-2007.

◀ اليابان

سيسجل الاقتصاد الياباني نمواً ب 1,9% سنة 2010 و 2% سنة 2011 عوض الانخفاض الكبير ب 5,2% سنة 2009. ويعزى هذا الانتعاش إلى الزيادة السريعة للصادرات ب 21,5% خلال سنة 2010، في حين ستبقى الزيادات التي سيسجلها الاستهلاك النهائي والاستثمار الخام معتدلة، لتصل على التوالي إلى 2,7% و 1%. غير أن هذا الانتعاش في الاقتصاد، سيرافقه انخفاض في أسعار الاستهلاك ب 0,5% سنتي 2010 و 2011.

إضافة إلى ذلك، يتوقع أن تعرف التوازنات الماكرو اقتصادية الداخلية للاقتصاد الياباني اختلالات كبيرة بسبب تفاقم عجز الميزانية الذي سيبلغ 6,7% من الناتج الداخلي الإجمالي و الزيادة في الدين العمومي الذي سيصل إلى 194% من الناتج الداخلي الإجمالي سنتي 2010 و 2011، نتيجة دعم ميزانية الدولة للطلب الداخلي.

◀ منطقة اليورو

ستعرف اقتصاديات منطقة اليورو انتعاشاً بطيئاً بالمقارنة مع وتيرة نمو المناطق الاقتصادية الأخرى، حيث ستسجل نمواً ب 1% سنة 2010 و 1,5% سنة 2011. وتعزى هذه النتيجة، أساساً، إلى إقلاع الصادرات التي ستستفيد من ارتفاع الطلب العالمي، خاصة طلب الدول الصاعدة والنامية، وبدرجة أقل إلى مساهمة الطلب الداخلي.

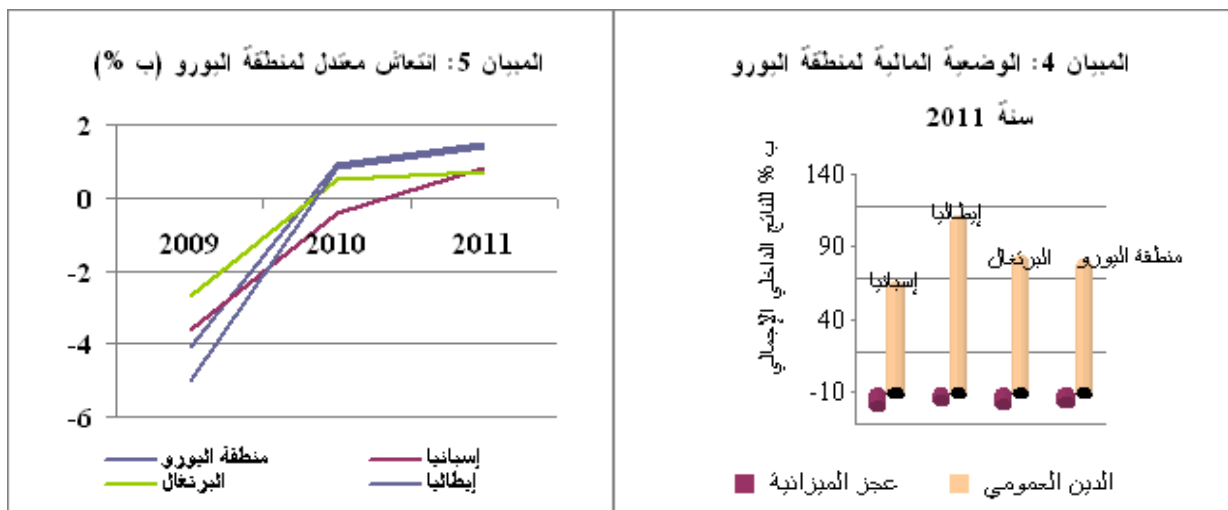
ومع ذلك، ستواجه اقتصاديات منطقة اليورو عدة عراقيل تتعلق خصوصاً بصعوبة تخفيض معدلات البطالة وبالصعوبات المتعلقة بميزانية بعض الدول الأعضاء، والتي ستسجل تفاقمها في عجزها المالي الداخلي وفي مديونيتها، حيث ستصل على التوالي إلى 6% و 80% من الناتج الداخلي الإجمالي كمتوسط خلال سنة 2010.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن الأزمة المالية التي عرفتها اليونان قد أفرزت اختلالات في الأسواق المالية الأوروبية، مما أدى إلى تدخل صندوق النقد الدولي، بالتعاون مع اللجنة الأوروبية لإعداد خطة تمويلية لصالح الاقتصاد اليوناني كلفت حوالي 110 مليار يورو.

بالإضافة إلى هذا، ولتجنب انتشار آثار هذه الأزمة، قامت العديد من الدول الأوروبية خلال شهر ماي من سنة 2010 بنهج سياسات تقشفية تهدف إلى احتواء المديونية عبر تخفيض كبير للنفقات العمومية. وتهدف هذه المخططات الجديدة التي جاءت بعد خطة الإنعاش الاقتصادي إلى تخفيض عجز الميزانية وتخفيض معدل الدين العمومي إلى مستويات قابلة للاستمرار على المدى المتوسط.

كما قامت دول منطقة اليورو بإنشاء صندوق للدعم يصل غلافه المالي إلى 750 مليار يورو من أجل مواجهة الأزمة المالية واحتواء آثارها التي يمكن أن تمتد إلى دول أخرى، وبالتالي حماية نظام العملة الأوروبية الموحدة. ساهم في هذا الغلاف المالي المفوضية الأوروبية بـ 60 مليار يورو ودول منطقة اليورو بـ 440 مليار يورو وصندوق النقد الدولي بـ 250 مليار يورو.

ومن جهته، أطلق البنك المركزي الأوروبي، تدابير استثنائية على مستوى أسواق السندات والصراف من أجل المساهمة في الجهود المبذولة لاستعادة الاستقرار المالي في أوروبا.



المصدر: صندوق النقد الدولي، الآفاق الاقتصادية العالمية لشهر أبريل 2010

◀ الدول الصاعدة والنامية

باعتبارها قاطرة للنشاط الاقتصادي العالمي، ستستفيد اقتصاديات الدول الصاعدة والنامية من السياسات الاقتصادية لدعم الطلب الداخلي ومن انتعاش الطلب العالمي، خاصة الطلب الأمريكي، مما سيؤدي إلى ارتفاع حجم صادراتها من السلع والخدمات.

كما سيؤدي تحسن أنشطة الأسواق المالية العالمية، بعد النتائج السلبية المسجلة سنة 2009، إلى عودة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وخاصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نحو الأسواق المالية الصاعدة.

وستعرف هذه الاقتصاديات التي استقادت من تنوع مصادر نموها، انتعاشا سريعا لتسجل نموا بوتيرة 6,3% سنة 2010 و6,5% سنة 2011. وتعزى هذه النتائج الإيجابية إلى دينامية الاقتصاديات الآسيوية الصاعدة التي ستعرف إجمالا نموا ب 8,7% سنة 2010 و2011، وذلك نتيجة الارتفاع القوي الذي ستعرفه اقتصاديات الصين والهند ودول آسيوية أخرى والتي ستسجل، على التوالي، نموا ب 10% و8,8% و5%.

2.1- تطور أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية.

سيؤدي انتعاش النشاط الاقتصادي العالمي الناتج عن ارتفاع الطلب الإجمالي إلى عودة الضغوطات على مستوى أسعار المواد الأولية. وسيصل متوسط سعر البترول الخام إلى 80 دولارا للبرميل سنة 2010 و83 دولارا سنة 2011 عوض 62 دولارا للبرميل سنة 2009. كما ستعرف أسعار المواد الأولية غير الطاقة زيادة ب 13,9% سنة 2010، قبل أن تستقر خلال سنة 2011. ويعزى هذا التطور إلى ارتفاع أسعار الاستهلاك بحوالي 1,5% خلال سنتي 2010 و2011 في الدول المتقدمة، وب 6,2% و4,2% على التوالي في الدول الصاعدة والنامية.

3.1- تأثير المحيط الدولي على الاقتصاد الوطني

من المرتقب أن سيستفيد الاقتصاد الوطني من المرحلة الجديدة التي يمر بها الاقتصاد العالمي بعد الأزمة الاقتصادية، حيث سيتحسن الطلب العالمي الموجه نحو المغرب على

مستوى السلع والخدمات وخاصة الخدمات السياحية. إضافة إلى ذلك، سيؤدي انتعاش الأسواق المالية إلى تحسن تدفقات رؤوس الأموال، مما سيشجع للاقتصاد الوطني فرصا لتحسين حصته من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأسواق العالمية.

غير أن تحسن قيمة الدولار الأمريكي مقابل اليورو سيفرز انخفاضا نسبيا لليورو مقابل الدرهم، وبالتالي ستتأثر القدرة التنافسية للمنتجات المغربية الموجهة نحو التصدير. كما سيؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة تكاليف الواردات المغربية من المنتجات النفطية. وبذلك، ستصل النفقات العمومية المخصصة لدعم أسعار الاستهلاك مستويات عالية جدا، مما سيؤدي إلى تفاقم في عجز خزانة الدولة.

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن سياسة تدخل الدولة لامتناس التضخم المستورد، مصحوبة بالسياسة النقدية للتحكم في ارتفاع الأسعار، سيمكن من احتواء التضخم في حدود 2% خلال سنتي 2010 و2011، الشيء الذي سيعزز القدرة التنافسية للمنتجات المغربية، علما أن الأسعار في الدول الصاعدة والنامية سترتفع ب 6,2% و 4,5% خلال 2010-2011.

2- النمو الاقتصادي الوطني خلال سنة 2010

أظهر الاقتصاد الوطني، خلال النصف الأول من سنة 2010، مؤشرات تحسن، خاصة في الأنشطة المرتبطة بالمحيط الدولي، حيث ارتفع الطلب العالمي الموجه نحو المغرب بعد انخفاض بحوالي 10% سنة 2009 وحققت عائدات الأسفار وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج معدلات نمو ايجابية برقمين خلال الأشهر الأربعة الأولى من هذه السنة. وسيؤدي هذا الانتعاش، بالإضافة إلى دينامية الطلب الداخلي، إلى تأكيد آفاق نمو الاقتصاد الوطني الصادرة في الميزانية الاقتصادية التوقعية خلال شهر يناير لسنة 2010.

فقد أبرزت أشغال تتبع وتحليل الظرفية التي قامت بها المندوبية السامية للتخطيط، اعتمادا على البحوث والحسابات الوطنية الفصلية، أن الاقتصاد الوطني سيسجل نموا بحوالي 4% سنة 2010 عوض 4,9% سنة 2009. ويعزى ذلك أساسا إلى استئناف دينامية الأنشطة

غير الفلاحية خاصة القطاع الثانوي (المعادن، الطاقة، الصناعات التحويلية، البناء والأشغال العمومية).

أما أنشطة القطاع الأولي، فرغم أن قيمتها المضافة ستتجاوز مستواها المعتاد، ستسجل تراجعاً على مستوى النمو لأن الموسم الفلاحي 2009-2010 يأتي عقب الموسم الفلاحي 2008-2009 الذي سجل نتائج استثنائية في إنتاج الحبوب (ما يزيد عن 102 مليون قنطار).

2-1- الأنشطة غير الفلاحية

ستعرف الأنشطة غير الفلاحية تحسناً بمعدل 5,9% سنة 2010 بعد التباطؤ الذي سجلته سنة 2009 نتيجة انتعاش الأنشطة الثانوية وكذا استمرار ديناميكية القطاع الثالثي.

➤ تطور أنشطة القطاع الثانوي:

سيستعيد القطاع الثانوي ديناميته خلال سنة 2010، حيث سيسجل نمواً بـ 5,6% عوض انخفاض حاد بـ 4,7% سنة 2009، مستفيداً من التحسن التدريجي للطلب العالمي الموجه إلى المغرب وكذا من تنفيذ عدة مشاريع في إطار استراتيجيات التنمية القطاعية. ويمكن تفسير هذا التحسن بتعزيز الطلب الداخلي وانتعاش الطلب الخارجي مقارنة مع سنة 2009 التي تميزت بتراجع جميع مكونات أنشطة هذا القطاع، خاصة المعادن والصناعات التحويلية.

وقد تمكن قطاع المعادن من تجاوز مرحلة التباطؤ الظرفي التي عرفها خلال السنتين الماضيتين، الشيء الذي يؤكد انتعاش القطاع خلال النصف الأول من سنة 2010 وكذلك انتعاش إنتاج وصادرات الفوسفات وبصفة أقل المعادن الأخرى. وتدعمت زيادة إنتاج الفوسفات الخام ليس فقط من جانب الطلب الخارجي، ولكن أيضاً من جانب الزيادة في الطلب الكلي، وهذا منذ الفصل الثاني من سنة 2009. وبالتالي فإن القيمة المضافة لقطاع المعادن دخلت مرحلة جديدة من النمو المضطرب التي من الممكن أن تقارب 13% خلال سنة 2010 عوض التراجع بـ 23,8% و 5,9% خلال سنة 2009 و 2008 على التوالي.

وفيما يتعلق بالصناعات التحويلية، فقد سجل نموها سنة 2009 تباطؤا ملحوظا، بلغ حوالي 0,9 % عوض 3,4% كمتوسط سنوي خلال الفترة 2000-2008. ومع ذلك، فإن الانتعاش الملحوظ منذ نهاية عام 2009 قد استمر خلال سنة 2010 نتيجة التحسن التدريجي للطلب العالمي على الصناعات التصديرية الرئيسية خاصة الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية وكذلك صناعات السيارات والصناعات الإلكترونية. أما فيما يخص صناعات النسيج والألبسة من المتوقع أن تعرف تحسنا طفيفا سنة 2010 نتيجة التحسن المتواضع في الطلب الخارجي.

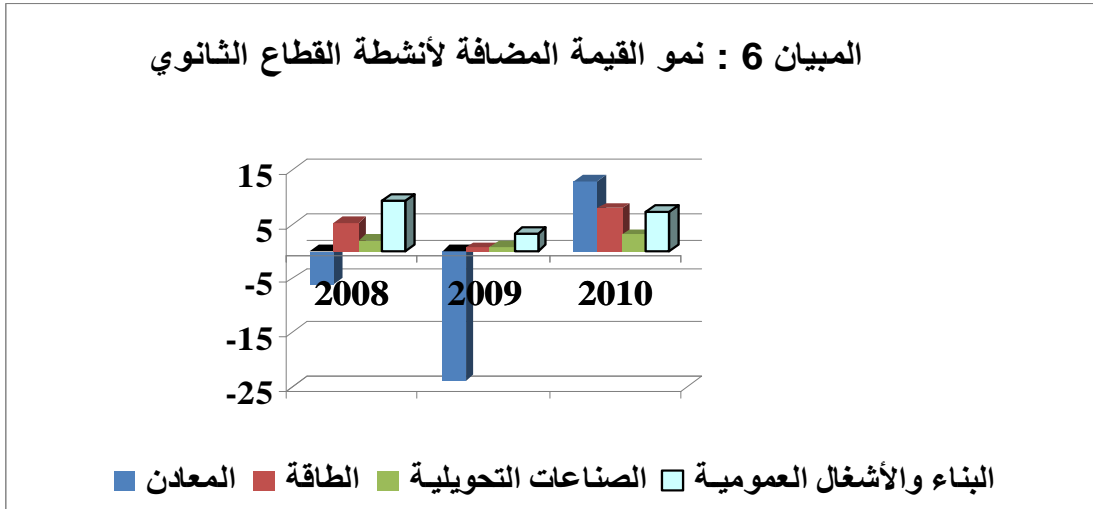
كما ستعكس الزيادة في الطلب المحلي (الاستهلاك والاستثمار)، ولو بوتيرة معتدلة، سينعكس إيجابا على الصناعات الغذائية والصناعات المعدنية. بالإضافة إلى ذلك، من شأن التدابير الجديدة المتخذة خلال الملتقى الأول حول الصناعات التحويلية والمنعقد خلال شهر أبريل 2010، أن تساهم في إنعاش الأنشطة الصناعية التي تم انتقاؤها في خطة الانبثاق الصناعي. وتشتمل هذه التدابير أساسا على وضع برامج تمويلية لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة وكذلك إحداث مناطق صناعية متكاملة في المدن الرئيسية للمملكة، خاصة تطوان والنواصر والقنيطرة وفاس ووجدة. وبالنظر إلى كل هذه العوامل، فإن القيمة المضافة للقطاع الصناعي سترتفع بنسبة 3,2 % خلال سنة 2010 وهو ما يقارب متوسط الوتيرة المسجلة خلال الفترة 2008-2009.

ومن جهته، سيعرف قطاع الطاقة نموا بوتيرة قوية، نتيجة تحسن الطلب الداخلي وخاصة الصناعي منه. وسيستفيد القطاع سنة 2010 من تعزيز الإنتاج الكهربائي خاصة الكهرومائي وانتعاش إنتاج تكرير النفط، خاصة بعد انطلاق إنتاج منتجات نفطية جديدة. وبهذا، يتوقع أن تسجل القيمة المضافة نموا بقيمة 8% عوض 0,7% سنة 2009.

وفيما يتعلق بقطاع البناء والأشغال العمومية، فإنه من المتوقع أن يعرف انتعاشا طفيفا نتيجة الارتفاع المعتدل لنشاط البناء وطبيعة المشاريع الهيكلية الكبرى وكذا انطلاق مشاريع جديدة للتهيئة الحضرية والبنية التحتية. كما تجدر الإشارة إلى أن هذه السنة

تصادف نهاية عقد اتفاقية خاصة بالبناء والأشغال العمومية ولكن سيليهها عقد اتفاقية ثانية تهدف إلى إعادة هيكلة شركات هذا القطاع.

وبصفة عامة، أظهرت المؤشرات الكمية لقطاع البناء منذ بداية سنة 2010، خاصة مبيعات الإسمنت والتوظيف داخل القطاع، تحسنا طفيفا. وبذلك فإن القيمة المضافة لقطاع البناء والأشغال العمومية ستعرف زيادة بنسبة 7,4% سنة 2010 عوض 3,4% سنة 2009.



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

➤ تطور أنشطة القطاع الثالثي

سيعرف القطاع الثالثي الذي يمثل 60% من الناتج الداخلي الإجمالي ارتفاعا بنسبة 6% سنة 2010 وهي نفس الوتيرة المسجلة خلال الفترة 2009-2000. ويعزى استمرار هذه الدينامية إلى تحسن نشاط الخدمات التسويقية ب 5,5% عوض 3,2% خلال السنة الماضية وكذا إلى ارتفاع الخدمات غير التسويقية (الإدارات العمومية) بمعدل سيصل إلى 6,1% سنة 2010.

وفي هذا السياق، ستعرف أنشطة القطاع السياحي ارتفاعا ملحوظا بالمقارنة مع سنة 2009، نتيجة تحسن آفاق السياحة الدولية وانتعاش النشاط الاقتصادي. بذلك سيرتفع عدد السياح الوافدين وعدد الليالي السياحية داخل المؤسسات الفندقية المصنفة. كما ستعرف المداخل السياحية سنة 2010 منحا تصاعديا، لتسجل زيادة بحوالي 10% عند نهاية السنة.

وبالموازاة مع ذلك، ستعرف أنشطة النقل مرحلة جديدة من الانتعاش، نتيجة تقوية أنشطة جميع مكوناته، حيث ستستفيد أنشطة النقل الطرقي والسككي والجوي والبحري من انطلاق المشاريع البنيوية الكبرى، خاصة نقل أنشطة القطاع البحري من ميناء "طنجة المدينة" إلى الميناء الجديد "طنجة المتوسطي" وإنشاء شركة جديدة للطيران الجوي وكذلك سياسات المكتب الوطني للسكك الحديدية الخاصة بعصرنة البنية التحتية للسكك الحديدية. وتجدر الإشارة، كذلك، إلى إرادة السلطات العمومية لتنمية جميع أشكال أنشطة النقل، خاصة تحديث النقل الحضري في العديد من مدن المملكة (طرامواي بكل من الرباط والدار البيضاء).

بالإضافة إلى ذلك، ومن أجل تعزيز مساهمته في النمو الاقتصادي الوطني، سيستفيد قطاع النقل من إعداد وتجديد البرامج التعاقدية المتعلقة بمكونات أنشطته وكذا بالبرنامج التعاقدية الخاص بمخطط اللوجيستيك.

وبالمقابل، سيعرف قطاع البريد والمواصلات خلال سنة 2010 تباطؤاً مقارنة مع النمو القوي المسجل إلى غاية 2008. وبالنسبة للخدمات غير التسويقية (الإدارات العمومية)، فإنها ستواصل دعم النشاط الاقتصادي، نتيجة أهمية التوظيفات داخل القطاع العمومي.

2-2- القطاع الأولي

ستعرف القيمة المضافة للقطاع الأولي تراجعاً بـ 7,5% بعد الارتفاع الاستثنائي بـ 29% المسجل خلال سنة 2009. ورغم التحسن المتوقع لقطاع تربية الماشية وقطاع الصيد البحري سنة 2010، فإن ذلك لن يساعد على تغطية انخفاض إنتاج الحبوب والزراعات الأخرى، التي ستعرف خلال هذه السنة تراجعاً، نتيجة تأخر سقوط الأمطار والفيضانات والتقلبات المناخية، والتي خلفت أضراراً بمساحات كبيرة من زراعة الخضروات والتي أثرت سلباً على مردودية زراعة الحبوب .

وسجل الموسم الفلاحي 2009-2010 إنتاجاً من الحبوب وصل إلى 80 مليون قنطار مقابل 102 مليون قنطار خلال 2008-2009، أي بانخفاض بلغ 21%. وتجدر الإشارة

إلى أن حصة إنتاج الحبوب التي كانت تمثل 34% من إنتاج القطاع الأولي خلال سنوات الثمانينات انخفضت خلال العقد الأخير لتصل إلى 20% كمتوسط خلال السنوات الفلاحية الجيدة و إلى أقل من 14% خلال السنوات الفلاحية المتوسطة.

و بدوره، سيعرف الإنتاج الحيواني خلال سنة 2010 زيادة بوتيرة مرتفعة، نظرا للآثار الإيجابية للتساقطات الجيدة على المراعي والتي ستعزز تربية الماشية. وبالمثل، سيستفيد الصيد البحري من الارتفاع الحاد الذي سيميز الإنتاج، خاصة الصيد الساحلي بداية 2009. وموازة مع ذلك، ستشرع المشاريع المنجزة في إطار مخطط " المغرب الأخضر " انطلاقا من سنة 2009 في إعطاء مفعولها على الطلب الإجمالي للاقتصاد الوطني وذلك من خلال تقدم الاستثمار الزراعي وتحسين مستوى المعيشة لفائدة عدد كبير من صغار المزارعين.

2-3- تطور مكونات الناتج الداخلي الإجمالي

سيستمر الطلب الداخلي في دعمه للنمو الاقتصادي الوطني والمقدر ب 4% خلال سنة 2010 في الوقت الذي ستظل فيه مساهمة صافي المبادلات الخارجية في نمو الناتج الوطني الإجمالي سلبية لكن ستنتقل من 1,9 - نقطة سنة 2009 إلى 1,4 - سنة 2010.

وبالرغم من ارتفاع الصادرات من السلع والخدمات، نتيجة انتعاش الطلب العالمي الموجه إلى المغرب بوتيرة تقدر ب 6,2% سنة 2010 عوض 10% سنة 2009، فإن الواردات ستسجل ارتفاعا مهما بسبب دينامية الاستثمار و الاستهلاك النهائي و ارتفاع أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية. ذلك أن الصادرات بالأسعار الجارية سترتفع ب 14% سنة 2010، في حين سترتفع الواردات ب 15,5%، مما سيؤدي إلى تفاقم العجز الهيكلي لميزان الموارد (مبادلات السلع والخدمات) ليصل إلى 13,4% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 11,9% سنة 2009.

وفيما يخص الاستهلاك النهائي الوطني والتكوين الإجمالي للرأس المال الثابت، سيرتفعان بنسبة 6,5% و 10,6% على التوالي سنة 2010 . وبذلك، سيمثل الاستثمار الإجمالي والذي يضم كلا من التكوين الإجمالي لرأس المال و التغيير في المخزون، 37,1% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 36% سنة 2009. وستبقى الحاجة إلى تمويل هذا الاستثمار مرتفعة، إذ أن الادخار الوطني لن يتجاوز 31,5% من الناتج الداخلي الإجمالي. وبالتالي سيستمر تدهور رصيد الحساب ادخار-استثمار ليصل إلى 5,6% عوض 5% سنة 2009. ويدل هذا على أن صافي التحويلات القادمة من باقي العالم لن يكون باستطاعتها تغطية العجز المتفاقم في مبادلات السلع والخدمات.

3- الآفاق الاقتصادية الوطنية خلال سنة 2011

من المتوقع أن يستفيد الاقتصاد الوطني سنة 2011 من مواصلة ديناميكية الأنشطة الداخلية بفعل البرامج الاقتصادية واستراتيجيات التنمية القطاعية التي تعهدت بها الحكومة، ومن تعزيز الطلب العالمي الموجه إلى المغرب وكذا من انتعاش الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

3-1- الفرضيات المعتمدة في التوقعات

ترتكز آفاق الاقتصاد الوطني على مجموعة من الفرضيات المتعلقة أساسا بالموسم الفلاحي والمالية العمومية والمحيط الاقتصادي العالمي.

➤ **الموسم الفلاحي 2010-2011:** تعتمد هذه الفرضية على تحقيق متوسط إنتاج الحبوب يناهز 70 مليون قنطار عوض 80 مليون قنطار المسجلة سنة 2010، بالإضافة إلى تعزيز إنتاج باقي الزراعات و تربية الماشية. وستستفيد هذه الأنشطة من عقود البرامج المبرمة في إطار مخطط "المغرب الأخضر". بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تواصل أنشطة الصيد البحري انتعاشها في سنة 2010 نتيجة انطلاق مخطط تهيئة إنتاج السمك السطحي الذي يعتبر واحدا من المشاريع الرئيسية التي يتضمنها مخطط "هاليوتيس".

➤ **المالية العمومية:** تعتمد توقعات سنة 2011 على فرضية نهج نفس السياسة المالية العمومية المعمول بها سنة 2010، خاصة فيما يتعلق بالسياسة الجبائية ونفقات التسيير ودعم أسعار الاستهلاك. أما الاستثمار، فيفترض أن يحافظ على مسار إنجازاته في مختلف مشاريع البنية التحتية الاقتصادية التي وضعت حيز التنفيذ في السنوات الأخيرة.

➤ **العوامل الخارجية:** سيتوطد الطلب العالمي الموجه نحو المغرب سنة 2011 ليصل إلى 5,8% وذلك بعد التحسن الذي عرفه سنة 2010 والمقدر ب 6,2%. ومن المرتقب أيضا أن تتحسن تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج بحوالي 10% سنة 2011 ومدا خيل السياحة الدولية بنحو 12%. أما بخصوص الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فمن المتوقع أن ترتفع بنسبة 7% عوض 13% سنة 2010. ويمكن تفسير هذا التوجه بعاملين اثنين، يتعلق أولاهما بمنح المغرب درجة الاستثمار من طرف وكالات التصنيف المالية العالمية وثانيهما بعودة الاستثمارات الأجنبية المباشرة للأسواق النامية بعد الاستقرار الذي عرفه سوق المال الدولي.

وسيصل متوسط سعر النفط الخام إلى 83 دولارا للبرميل سنة 2011 عوض 80 دولارا للبرميل المسجلة سنة 2010 و 62 دولارا سنة 2009. أما بالنسبة لأسواق الصرف، فإنها ستسجل استقرارا في تراجع قيمة اليورو مقابل الدولار، حيث سنتقل قيمته من 1,37 سنة 2009 إلى 1,28 سنتي 2010 و 2011.

3-2- النمو الاقتصادي خلال سنة 2011

من المتوقع أن يسجل الناتج الداخلي الإجمالي، اعتمادا على الفرضيات السابقة الذكر، ارتفاعا بحوالي 4,3% عوض 4% المقدرة سنة 2010 و 4,9% المسجلة سنة 2009. وسيتحقق هذا النمو في ظروف تتميز بالتحكم في ارتفاع الأسعار، ذلك أن مؤشر الأسعار الذي يقاس بالسعر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي، سيبقى في حدود 2% خلال 2010 و 2011.

ويرجع هذا التحسن في النمو الاقتصادي إلى تعزيز نشاط القطاع غير الفلاحي بوتيرة 5,4% بعد ارتفاع يقدر ب 5,9% سنة 2010. أما القيمة المضافة للقطاع الأولي، فستعرف تراجعا بحوالي 2,7% وذلك أخذا بعين الاعتبار لفرضية سيناريو متوسط إنتاج القطاع الأولي سنة 2011.

3-2-1- القطاعات غير الفلاحية : الأنشطة الثانوية والثالثية

لقد عاد نمو القيمة المضافة للقطاعات غير الفلاحية، منذ بداية السنة الجارية، إلى المستوى الذي كان عليه خلال السنوات السابقة. ومن المنتظر أن تسجل هذه الأنشطة نموا مرتفعا سنة 2011، إذ أنها ستستفيد من انتعاش القطاعات الثانوية والثالثية ومن إرادة الدولة للتأثير، ليس فقط على الطلب الإجمالي بل وعلى العرض أيضا، لاسيما الإنتاج الوطني، من أجل الحفاظ على وتيرة نمو الاقتصاد الوطني.

➤ القطاع الثانوي

من المرتقب أن يرتفع القطاع الثانوي بحوالي 5,7% سنة 2011 بعدما حقق زيادة تقدر ب 5,6% سنة 2010. ويرجع هذا التطور إلى تأثير السياسات الاقتصادية لصالح **الصناعات التحويلية** وخاصة من خلال الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي المتعلق بالفترة 2009-2015.

ويهدف هذا الميثاق إلى إنعاش المهن العالمية للمغرب (الخدمات عن بعد، صناعة السيارات، الطيران والفضاء، الإلكترونيك، النسيج والجلد، الصناعات الغذائية) وإلى تعزيز القيمة المضافة للقطاع وصادرات الفروع التي يتوفر فيها الاقتصاد الوطني على امتيازات تنافسية. كما أن خلق أقطاب جديدة للتنافسية في جميع أنحاء المملكة وانطلاق برامج التمويل الخاصة بالمقاولات الصغرى والمتوسطة (برامج امتياز ومساندة) سيؤدي إلى تحسين وتيرة نمو الصناعات التحويلية.

ومن جهته، سيستفيد **قطاع الطاقة** من الإستراتيجية الجديدة التي تهدف إلى تأمين التزويد وتنويع مصادر الطاقة و تطوير الطاقات المتجددة، كانطلاق المشروع الكبير لإنتاج الطاقة الكهربائية باعتماد الطاقة الشمسية. وعموما، فإن الطاقة، باعتبارها مادة أولية أساسية في جميع عمليات الإنتاج بكل القطاعات، فهي تتعلق إلى حد كبير بمستوى النشاط الاقتصادي الوطني. وهكذا، فإن الانتعاش المؤكد للأنشطة الثانوية خلال سنة 2011 سيساهم في الرفع من نمو القيمة المضافة الطاقية.

وبالموازاة مع ذلك، سيعرف قطاع المعادن وتيرة نمو متسارعة مستفيدا من انتعاش الطلب العالمي الموجه إلى المغرب وكذلك من تحسن إنتاج مشتقات الفوسفاط. وسيتم انجاز برامج استثمارية مهمة في هذا القطاع من أجل تعزيز مكانة المغرب في الأسواق الدولية. ويتعلق الأمر ب:

- تسريع برنامج الاستثمار 2009-2015 للمكتب الشريف للفوسفاط (الذي يبلغ تمويله 15 مليار درهم بين عامي 2009-2012)؛
- التزام المكتب الشريف للفوسفاط بإعداد وتنفيذ برنامج استثمار مهم (6,3 مليار يورو في أفق 2020) والذي من شأنه أن يرفع من إنتاج الفوسفاط الخام من 28 مليون طن حاليا إلى 47 مليون طن؛
- انطلاق مشروع خط أنابيب يربط بين خريكة والجرف الأصفر بمبلغ يقدر ب 2,6 مليار درهم سنة 2010. وسيتمكن هذا المشروع، ابتداء من سنة 2012 من نقل مجمل إنتاج الفوسفاط والمعادن نحو مصانع التحويل والموانئ، مما سيساعد المكتب الشريف للفوسفاط على الزيادة في قدرته الإنتاجية والتصديرية.

ومن جهته، سيعود قطاع البناء إلى ديناميته نتيجة التدابير الجديدة التي اتخذتها الحكومة في ميدان السكن الاجتماعي. ويتعلق الأمر خصوصا بإتمام الاتفاقية- البرنامج الثانية التي تهم قطاع البناء والأشغال العمومية والتي تشمل اتخاذ تدابير لإعادة هيكلة وتعزيز شركات القطاع وكذا منح حوافز للفاعلين بهذا القطاع.

كما تم التوقيع على اتفاقيات لتنفيذ مخطط عمل مع المندوبيات الجهوية الستة عشر. ويعتمد هذا المخطط على مقاربة مجالية متكاملة مبنية على أساس التعاقد بين الدولة والجهة وذلك لتحسين الجودة وتنويع عروض السكن. كما ستمنح الدولة 3853 هكتارا لإنتاج السكن، بهدف حل مشكلة العقار والتخفيض من تكلفته خاصة لفائدة الأسر ذات الدخل المحدود.

وفيما يتعلق بالأشغال العمومية، فمن المتوقع أن تواصل تطورها التصاعدي ارتباطا بتوسع الاستثمار العمومي. إن مشاريع البنية التحتية الكبرى المتعددة السنوات وانطلاق مشاريع جديدة خاصة الشطر الأول من القطر الفائق السرعة الرابط بين طنجة والدار البيضاء ومشاريع الطرق والطرق السيارة وكذا المشاريع الكبرى للتهيئة الحضرية، كلها عوامل ستساهم في تسريع وتيرة نمو الأشغال العمومية خلال سنة 2011.

➤ القطاع الثالثي

سيعرف القطاع الثالثي، والمتكون من الخدمات التسويقية والخدمات الإدارية العمومية، ارتفاعا في قيمته المضافة بنسبة 5,3% بعد زيادة تقدر ب 5,6% سنة 2010. وتعزى هذه الزيادة إلى ديناميكية بعض الخدمات التسويقية، خاصة تعزيز أنشطة قطاع الاتصالات وانتعاش أنشطة قطاع النقل وكذلك تحسن الأنشطة المالية. ومن جهتها، من المنتظر أن تستفيد التجارة الداخلية من النتائج الإيجابية للتدابير في إطار مخطط "رواج" وخاصة إحداث صندوق التنمية وذلك بمبلغ يقدر ب 200 مليون درهم سنويا خلال الفترة 2009-2012. ويهدف هذا المخطط إلى زيادة نمو قطاع التجارة والتوزيع بنسبة 8% سنويا في أفق 2012.

وسيستفيد النشاط السياحي سنة 2011 من انتعاش النمو الاقتصادي العالمي. ولتشجيع هذا القطاع اعتمد المغرب استراتيجيه من شأنها خلق ديناميكية للتنمية المستدامة والمندمجة. ويتم حاليا وضع عقد برنامج وطني وعقود برامج جهوية وذلك بالتشاور مع الشركاء من القطاعين العام والخاص. وهكذا، تعمل الحكومة على تنفيذ عدة تدابير تتعلق بالسياحة والنقل الجوي. ويتعلق الأمر خصوصا ب :

- التدابير المتخذة في إطار مخطط الأزرق، خاصة فتح منتجعات سياحية جديدة كالصويرة-موكادور سنة 2010 و محطة ليكسوس سنة 2011.
- ترميم وإعادة تأهيل جزء كبير من المؤسسات الفندقية على الصعيد الوطني، وذلك لتلبية الطلب المتزايد سنة 2011 و 2012.

أما فيما يخص قطاع النقل الطرقي، فسيستفيد بدوره من عقد برنامج بين الدولة والمهنيين يهدف إلى تعزيز هيكله القطاع وتحديث شروط الولوج إلى مهن النقل. وسيتم إدماج هذه الاتفاقية بالمخطط اللوجستيكي الذي ينص على تنفيذ عقد برنامج شامل خلال الفترة الممتدة بين 2010 و 2015 والذي يتضمن الخطوط العريضة والأهداف العامة لتنمية اللوجستيك بالمغرب.

إن تنفيذ هذه الإستراتيجية سيساعد على تعزيز التنافسية الاقتصادية للمغرب وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما سيدعم سياسة الأوراش الكبرى واستراتيجيات التنمية القطاعية والمخطط الوطني لتشجيع الصادرات (Maroc Export Plus).

3-2-2- القطاع الأولي

بناء على فرضية تحقيق 70 مليون قنطار كمتوسط لإنتاج الحبوب خلال الموسم الفلاحي 2010-2011 عوض 80 مليون قنطار المسجلة خلال الموسم 2009-2010، ستعرف القيمة المضافة للقطاع الأولي تراجعا طفيفا ب 2,7% سنة 2011. وتجدر الإشارة إلى أن إنتاج الحبوب الذي يعتمد على التساقطات المطرية، لازال يمثل مصدر ضعف للقطاع الأولي. لكنه من المنتظر أن يعرف هذا المنحى تحسنا تدريجيا مع ارتفاع وتيرة إنجاز مشاريع مخطط المغرب الأخضر.

ومن أجل تفعيل أهداف مخطط المغرب الأخضر وتحسين إنتاجية ونمو القطاع الفلاحي، التزمت الحكومة بتعبئة مصادر التمويل لعشر سنوات القادمة لدى العديد من المؤسسات المالية على المستوى الوطني والدولي (الإتحاد الأوروبي، الوكالة الفرنسية للتنمية، التعاون البلجيكي وصندوق الحسن الثاني). وقد أعطيت انطلاقة العديد من المشاريع في هذا الإطار من أجل إنجاز المخطط المغرب الأخضر وخاصة مشاريع المجمعات وعقود البرامج. ويتعلق الأمر بما يلي:

➤ الاستمرار في منهجية الشراكة بين القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بكراء أراضي الدولة والتي دخلت شطرها الثالث، من خلال تعبئة ما يناهز 30 ألف هكتار سنويا من الأراضي الجماعية.

➤ توقيع شراكة مع "مؤسسة تحدي الألفية" والتي منحت للمغرب 697.5 مليون دولار من أجل تمويل المشاريع، خاصة مشاريع التشجير وتطوير الواحات،
➤ توقيع اتفاقيات ما بين الدولة والمؤسسات الخاصة حول إحداث القطب الزراعي في كل من مكناس وبركان، وعقود برنامج مع فروع إنتاج التمور بمبلغ 7,6 مليار درهم،
➤ عقد اتفاقية مع شركة مالية عالمية بهدف دعم تطوير البنية التحتية في مجال السقي بمبلغ يقدر ب 1,9 مليون دولار،

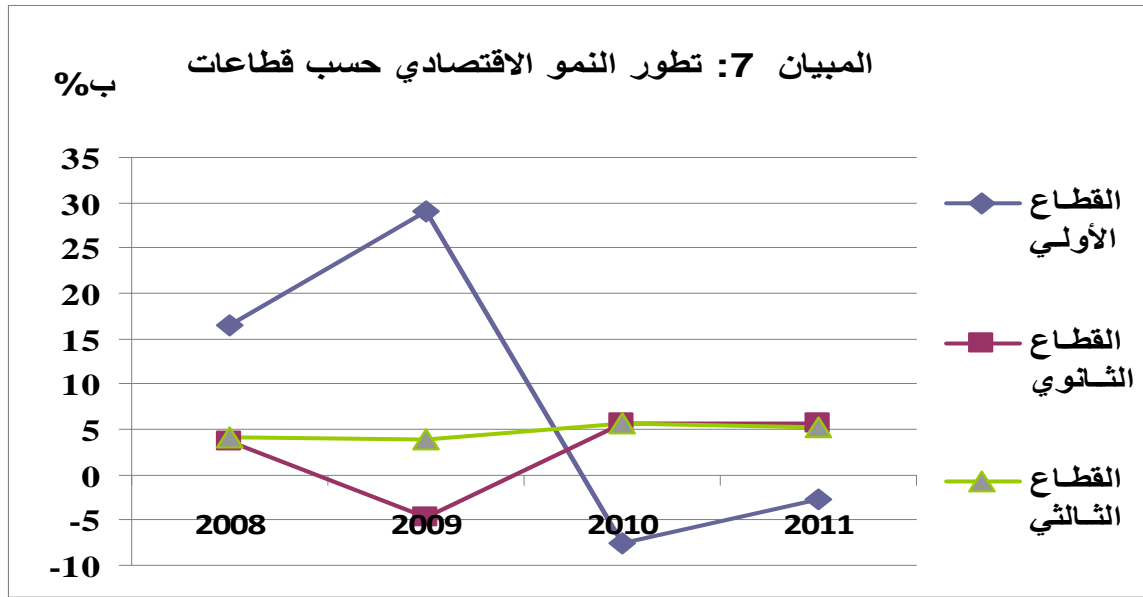
➤ تطبيق اتفاقيات برنامج حول إنتاج الزيتون بمبلغ يناهز 30 مليار درهم من أجل تمويل أزيد من 510 مشروع ما بين 2009 و2020. ويتعلق الأمر باستثمارات في كل من المغروسات الجديدة بمبلغ 14,4 مليار درهم إضافة إلى غلاف مالي 7,1 مليار لتأهيل بساتين الزيتون الموجودة،

➤ إحداث صندوق استثمار فلاحي شهر أبريل 2010، من طرف المكتب الوطني للفوسفاط، سمي "صندوق الابتكار الفلاحي"، من أجل تمويل الأنشطة الفلاحية والصناعات الغذائية. وسيعمل هذا الصندوق على تعبئة 200 مليون درهم في المرحلة الأولى على مدى 4 سنوات وسيساهم في تنمية مشاريع الإنتاج النباتي والحيواني وتجميع المزارعين مع تثمين وتسويق إنتاجهم.

ومن جهته، سيعرف قطاع الصيد البحري انطلاق مخطط تهيئة مناطق صيد السمك السطحي الصغير تقدر ب 8 مليار درهم سنة 2013، إذ أن السمك السطحي يمثل أكثر من 80% من الكمية المصطادة في مناطق الصيد المغربية.

و يهدف هذا المخطط إلى الاستغلال المستدام وتنمية الموارد السمكية مع ضمان الإمدادات الكافية وخلق مناصب شغل دائمة والرفع من الاستهلاك الوطني من المنتجات البحرية. إضافة إلى هذا، ستعمل الدولة على المساعدة في:

- ✓ تطوير أسطول الصيد البحري
- ✓ تطبيق خطة تنمية الموارد البحرية،
- ✓ وضع نظام يدمج بين الصيد والصناعة التحويلية للمنتجات البحرية من أجل تغطية عجز التمويل من المصبرات كما وكيفا.



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

3-3- مكونات الناتج الداخلي الإجمالي

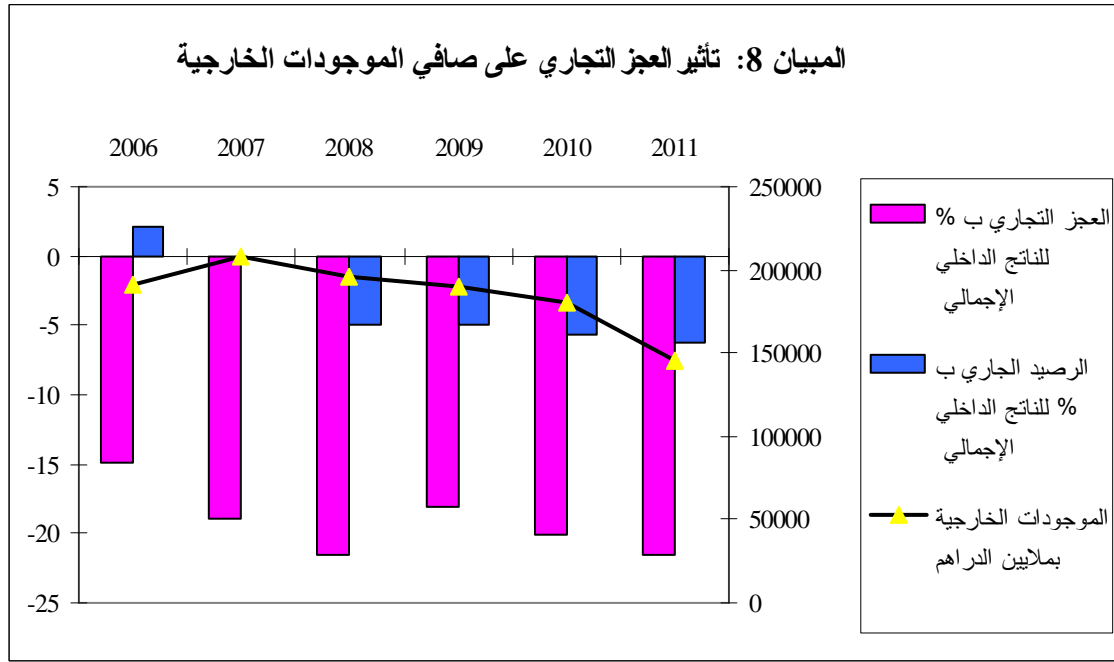
سيواصل الطلب الداخلي دعمه للنمو الاقتصادي الوطني سنة 2011 بمساهمة تصل إلى 5,7 نقطة. أما مساهمة صافي المبادلات في النمو الاقتصادي ستظل سالبة، لكنها مع ذلك تتجه نحو الانخفاض منتقلة من -2,9 نقطة سنة 2008 إلى -1,9 نقطة سنة 2009 وإلى -1,4 نقطة سنة 2010 و 2011. فرغم انتعاش الصادرات بحوالي 6,6% ستظل أقل تطورا من نمو الواردات ب 10,7%، الشيء الذي سيؤدي إلى تفاقم عجز ميزان الموارد منتقلا من 11,9% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2009 إلى 13,4% سنة 2010 ثم إلى 14,7% سنة 2011.

وكالعادة، سيساهم كل من الاستثمار الإجمالي والاستهلاك النهائي الوطني في دينامية الطلب الداخلي . وتجدر الإشارة، فيما يخص الاستثمار إلى أن متابعة سياسة المشاريع الهيكلية الكبرى إلى جانب انفتاح أهم القطاعات الاقتصادية على الاستثمار الخاص، يشكلان عاملين أساسيين في دعم دور الاستثمار الإجمالي في الدينامية الحالية للاقتصاد الوطني.

وهكذا سيرتفع حجم التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت ب 9,5% وستتصاعد مساهمته في النمو الاقتصادي من 0,8 نقطة سنة 2009 إلى 2,7 سنة 2010 وإلى 3 نقط سنة 2011 ليشكل بذلك 33,5% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2011 عوض 32% سنة 2010 و 30,7% سنة 2009.

وسيصل الاستثمار الإجمالي الذي يشمل كلا من التكوين الإجمالي لرأسمال الثابت و تغيير المخزون إلى 38% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 37,1% سنة 2010 و 36% سنة 2009. وللإشارة سيسجل التغيير في المخزون الذي يمثل 5% من الناتج الداخلي الإجمالي منذ 2008، ارتفاعا ب 3,5 نقطة مقارنة مع المعدل الذي سجله خلال الفترة 2007-2001.

ومن جهة أخرى، سيرتفع حجم الاستهلاك النهائي الوطني إلى 4,6% سنة 2011 عوض 4,4% سنة 2010. ويعود هذا الارتفاع أساسا إلى تحسن استهلاك الأسر ب 5,2% سنة 2010 و 2011 عوض 4% سنة 2009، وذلك نتيجة التدابير المتعلقة بتعديل الضريبة على الدخل و تحسين الأجور لصالح بعض فئات الموظفين. أما ارتفاع الاستهلاك الحكومي فسيكون في حدود 2,5% عوض 2% سنة 2010. وبصفة عامة، ستنقل مساهمة الاستهلاك الوطني النهائي في النمو من 3,3 نقطة سنة 2010 إلى 3,4 نقطة سنة 2011.



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

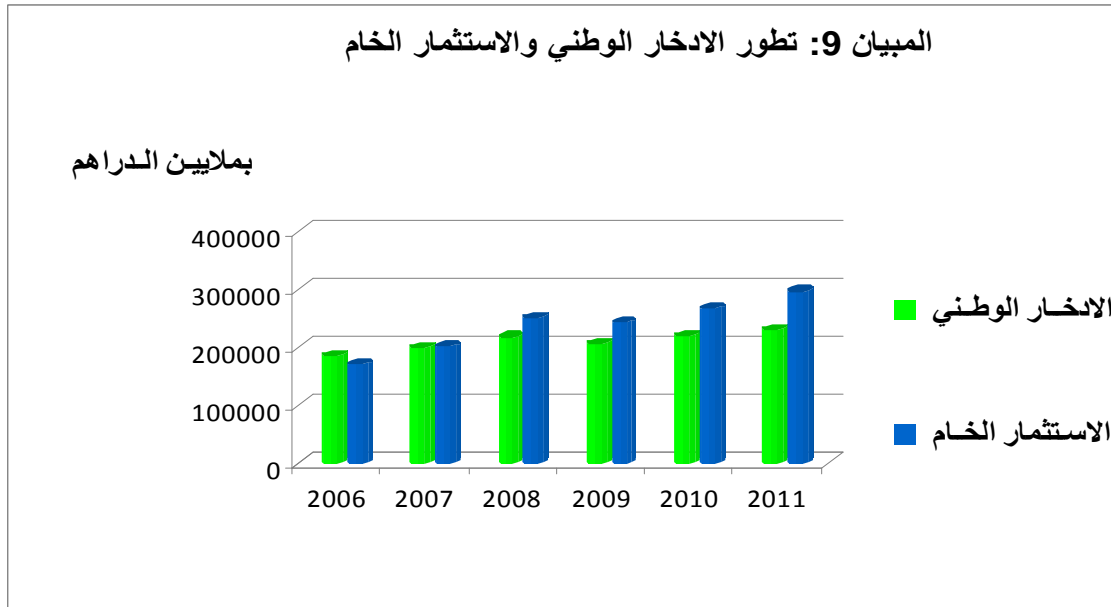
3-4- الدخل الوطني وحساب الادخار-الاستثمار

من المتوقع أن يرتفع الدخل الوطني الإجمالي، المكون من الناتج الداخلي الإجمالي الإسمي والدخل الصافي الآتي من الخارج، بوتيرة 7,4% سنة 2011 عوض 6,9% سنة 2010. ويرجع الفضل في هذا الارتفاع أساسا إلى الدخل الصافي الآتي من الخارج والذي سينتعث بعد انخفاضه المهم المسجل سنة 2009 ليصل إلى 7,6% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 6,7% سنة 2010. وسجل الناتج الداخلي الإجمالي الإسمي ارتفاعا ب 6,1% سنة 2010 و 6,4% سنة 2011.

و من جهة أخرى، سيرتفع الاستهلاك الوطني النهائي ب 7,5% سنة 2011، أي بوتيرة أكبر بقليل من وتيرة نمو الناتج الداخلي الإجمالي الإسمي. وبالتالي سيستمر معدل الادخار الوطني في منحاه التنازلي ليصل إلى 24,1% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2011 عوض 24,8% سنة 2010 و 25,1% سنة 2009.

كما ستساهم المداخيل الصافية الآتية من الخارج في رفع معدل الادخار الوطني إلى 31,5% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2010 وإلى 31,7% سنة 2011 عوض 32,1% كمعدل سنوي خلال الفترة 2006-2009. وسيبقى هذا المستوى من الادخار

الوطني غير كاف لدعم جهود الاستثمار الإجمالي الذي سيصل إلى 37,1% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2010 و38% سنة 2011. وبالتالي سيسجل حساب الادخار والاستثمار عجزا في التمويل يعد الأكبر في العشرية ويقدر ب 5,6% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2010 و ب 6,3% سنة 2011.



وفي ختام هذه الآفاق الاقتصادية الاستشرافية لسنة 2011، تجدر الإشارة إلى ما يلي:

➤ من الممكن أن يتأثر انتعاش الطلب العالمي الموجه نحو المغرب، بالصعوبات المالية التي تواجه بعض دول منطقة اليورو، نتيجة ارتفاع المديونية العمومية، مما سيقص من وتيرة نمو الصادرات من السلع والخدمات. وسينعكس ذلك على القدرات التمويلية للمغرب الضرورية لتلبية حاجياته من الواردات التي يصعب تقليصها ؛

➤ أدى ارتفاع الواردات من السلع والخدمات، الناتج عن دينامية الاستثمار الإجمالي واستهلاك الأسر، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية في السنوات الأخيرة، إلى تفاقم بنيوي لعجز الميزان الجاري الخارجي. وبدون تدفقات رؤوس الأموال، على شكل استثمارات أجنبية مباشرة، فإن الرصيد الإجمالي للمالية الخارجية

سيكون سالبا، مما يعني استنزاف المخزون الاحتياطي من الموجودات الخارجية الضرورية لتمويل الواردات ومدفوعات الاستثمارات، الشيء الذي سي طرح بحدة في الوقت الراهن إشكالية الملاءة المالية لميزان الأداءات على المدى المتوسط؛

➤ سجل معدل الاستثمار منذ بضعة سنين مستويات عالية بلغت في المتوسط السنوي 37% منذ 2009. هذا المؤشر يضم، بالإضافة على تكوين الإجمالي للرأسمال الثابت، التغير في المخزونات. إن هذا المكون من مكونات الطلب النهائي تعاضم حجمه منذ سنة 2008، منتقلا من 8 ملايين درهم كمتوسط سنوي بين سنتي 2001 و 2007 إلى 37 مليار درهم خلال الفترة الممتدة ما بين 2008 و 2011، ليمثل على التوالي 1,5% وحوالي 5% من الناتج الداخلي الإجمالي. من المؤكد أن الأزمة الاقتصادية العالمية أسفرت عن ارتفاعات في المخزون في معظم الدول، إلا أن هذا يفرض التوفر على القدرة في تدبير عمليات الإنتاج و التسويق على مستوى الأنشطة الوطنية بغية الرفع من مردودية الاستثمارات المنجزة و ضمان فعالية أكثر في تدبير الموارد المالية المتوفرة.

الملحقات

المحيط الدولي

النمو الاقتصادي العالمي حسب المناطق الكبرى ب %

2011**	2010*	2009	2008	الدول أو مجموعة الدول
4,3	4,2	-0,6	3,0	- العالم.....
2,4	2,3	-3,2	0,5	- الاقتصاديات المتقدمة.....
2,6	3,1	-2,4	0,4	- الولايات المتحدة الأمريكية.....
1,5	1,0	-4,1	0,6	- منطقة الأورو.....
2,0	1,9	-5,2	-1,2	- اليابان.....
6,5	6,3	2,4	6,1	- الدول النامية.....
8,7	8,7	6,6	7,9	- آسيا.....
9,9	10	8,7	9,6	منها الصين الشعبية.....
5,9	4,7	2,1	5,5	- إفريقيا جنوب الصحراء.....
4,8	4,5	2,4	5,1	- الشرق الأوسط و شمال إفريقيا..
4,0	4,0	-1,8	4,3	- أمريكا اللاتينية.....

المصدر : الأفاق الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، ابريل 2010 (*) : تقديرات، (**) توقعات

تطور الأسعار والتجارة العالمية بالحجم ب%

2011**	2010*	2009	2008	البنود
				الأسعار عند الاستهلاك
1,4	1,5	0,1	3,4	الاقتصاديات المتقدمة.....
4,7	6,2	5,2	9,2	الدول النامية.....
6,1	7,0	-10,7	2,8	التجارة العالمية بالحجم.....
83	80	61,78	97	سعر البترول (المتوسط بالدولار للبرميل) حسب صندوق النقد الدولي.....
1,28	1,28	1,37	1,39	قيمة الأورو مقابل الدولار.....

المصدر: الأفاق الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، إبريل 2010، اللجنة الأوروبية، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والبنك الدولي
ماي و يونيو 2010. (*): تقديرات و(**) توقعات

الاقتصاد الوطني

تطور الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم (بأسعار السنة الماضية)

التغير ب %

2011**	2010*	2009	2008	البنود
-2,7	-7,5	29,0	16,6	• القيمة المضافة للقطاع الأولي.....
5,4	5,9	1,3	4,1	• القيمة المضافة للقطاع غير الفلاحي.....
5,7	5,6	-4,7	3,6	- القطاع الثانوي.....
5,3	6,0	4,0	4,2	- القطاع التالتي.....
4,3	4,0	4,9	5,6	الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم.....
2,0	2,1	1,9	5,9	تغير السعر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي.....

(*) تقديرات و(**) توقعات المندوبية السامية للتخطيط، يونيه 2010

بنية الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي ب %

2011**	2010*	2009	2008	القطاعات
12,1	12,9	16,2	13,4	• الأولي.....
25,9	25,8	24,8	23,7	• الثانوي.....
62,0	61,3	59,0	62,8	• التالتي.....
100	100	100	100	المجموع

(*) تقديرات و(**) توقعات المندوبية السامية للتخطيط، يونيه 2010

توازن الناتج الداخلي الإجمالي (بملايين الدراهم الجارية)

2011**	2010*	2009	2008	البنود
831354	781218	736206	688843	الناتج الداخلي الإجمالي
6,4	6,1	6,9	11,8	التغير ب %
631361	587511	551669	518527	الاستهلاك النهائي الوطني.....
7,5	6,5	6,4	9,8	التغير ب %
490075	451266	419392	400395	الأسر المقيمة.....
8,6	7,6	4,7	11,2	التغير ب %
141286	136245	132277	118132	الإدارات العمومية.....
3,7	3,0	12,0	5,3	التغير ب %
278768	250016	226054	227465	التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت.....
11,5	10,6	-0,6	18,1	التغير ب %
37205	39570	38783	35095	تغير المحزونات.....
255761	239995	210459	258165	صادرات السلع والخدمات.....
6,6	14,0	-18,5	17,2	التغير ب %
371741	335873	290759	350409	واردات السلع والخدمات.....
10,7	15,5	-17,0	26,7	التغير ب %

(*) : تقديرات و(**) توقعات المندوبية السامية للتخطيط، يونيو 2010

- القيمة بملايين الدراهم الجارية- التغير ب%

توازن الناتج الداخلي الإجمالي (النمو الحقيقي ب %)

2011**	2010*	2009	2008	البنود
4,3	4,0	4,9	5,6	الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي.....
4,6	4,4	5,6	5,7	الاستهلاك النهائي الوطني.....
5,2	5,2	4,0	6,0	- الأسر المقيمة.....
2,5	2,0	11,2	4,8	- الإدارات العمومية.....
9,5	8,7	2,5	11,5	التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت.....
5,4	7,0	-13,1	7,3	صادرات السلع والخدمات.....
7,0	8,6	-6,0	12,2	واردات السلع والخدمات.....

(*) : تقديرات و(**) توقعات المندوبية السامية للتخطيط، يونيه 2010

مساهمة مجاميع الطلب النهائي في النمو الاقتصادي (بعدد النقط)

2011**	2010*	2009	2008	البنود
4,3	4	4,9	5,6	الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي.....
3,4	3,3	4,2	4,4	الاستهلاك النهائي الوطني.....
3	3	2,3	3,5	استهلاك الأسر المقيمة.....
0,4	0,4	1,9	0,9	استهلاك الإدارات العمومية.....
3	2,7	0,8	3,6	التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت.....
-0,8	-0,6	1,7	0,5	تغير المخزونات.....
-1,4	-1,4	-1,9	-2,9	التجارة الخارجية للسلع والخدمات.....

(*) : تقديرات و(**) توقعات المندوبية السامية للتخطيط، يونيه 2010

الدخل الوطني الإجمالي المتاح واستعمالاته
(بملايين الدراهم الجارية)

2011**	2010*	2009	2008	البنود
831354	781218	736206	688843 الناتج الداخلي الإجمالي
894790	833213	779698	745150 الدخل الوطني الإجمالي المتاح
7,4	6,9	4,6	10,9 تغير ب%
631361	587511	551669	518527 الاستهلاك النهائي الوطني
199993	193707	184537	170316 الادخار الداخل بملايين الدراهم
24,1	24,8	25,1	24,7 بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي
263429	245702	228029	226623 الادخار الوطني بملايين الدراهم
29,4	29,5	29,2	30,4 بالنسبة المئوية من الدخل الوطني الإجمالي المتاح...

(*) : تقديرات و(**) توقعات المندوبية السامية للتخطيط ، يونيو 2010

حساب ادخار-استثمار

(بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)

2011**	2010*	2009	2008	البـنـود
38,0	37,1	36,0	38,1الاستثمار الإجمالي
7,6	6,7	5,9	8,2الدخل الصافي الوارد من باقي العالم
31,7	31,5	31,0	32,9الادخار الوطني
-6,3	-5,6	-5,0	-5,2رصيد التمويل

(*): تقديرات و(**) توقعات المندوبية السامية للتخطيط، يونيه 2010

المالية الخارجية

(بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)

2011**	2010*	2009	2008	البـنـود
-14,7	-13,4	-11,9	-14,1العجز في الموارد -
-6,3	-5,6	-5,0	-4,9الرصيد الجاري -

(*): تقديرات و(**) توقعات المندوبية السامية للتخطيط، يونيه 2010